

قراءة في اداء الاقتصاد الوطني الاردني في ظل الظروف السياسية المحيطة وحالة اللا استقرار الناتجة عن الربيع العربي

اعداد: فداء فتحي سلطان
رئيس اللجنة الفنية للتأمين البحري في الاتحاد الاردني لشركات التأمين

لقد عصفت بالعالم اجمع عام 2008 ازمة عالمية خانقة هي الاعنف والاقوى منذ الركود العالمي الحاصل عام 1939، حيث لم يتسنى لتلك الازمة بأن تمر وتتجاوز المآسي والانهيارات الشنيعة التي اصابت الاقتصاد الأمريكي خصوصاً والاقتصاد العالمي عموماً إلا بخلق يؤر صراع واشعال حرب عالمية جديدة في حينه (هي الحرب العالمية الثانية) وبالتالي اعادة بناء الاقتصاديات الجزئية والإقليمية والعالمية من جديد بعد نهاية الحرب عام 1945.

ولعل التاريخ يعيد نفسه الان، فكانت الاحداث المتسارعة في البلاد العربية او ما يعرف بثورات الربيع العربي هي بمثابة طوق النجاة للدول الاستعمارية الكبرى من جهة ولمستثمرين محليين واجانب من جهة اخرى بعد الانهيارات الهائلة لأغلب الاقتصاديات الإقليمية في كل دول العالم بعد أزمة 2008 الفريدة.

فلا أحد ينكر حجم الدمار الهائل الواقع على اقتصاديات هذه الدول، ولكن ليست عبارة مصائب قوم عند قوم فوائد.

ان الاردن ليس ببعيد عما يجري من احداث في الوطن العربي فقد تأثر بشكل ملحوظ من هول ما يجري في محيطه ومن كل الاتجاهات.

فلسطين رثته الاخرى ما زالت تعاني، والاحتلال الصهيوني يماطل في مفاوضات الحل النهائي والمتعثرة بل المتوقفة منذ اكثر من اربع سنوات، والعراق ومنذ الاحتلال الأمريكي له عام 2003 وهو في وضع غير مستقر على الاطلاق بينما دخلت مصر على خط اللا استقرار والعنف منذ ثورة يناير 2011 والتي اسفرت عن رحيل مبارك ومن ثم حكم العسكر الى ان جاء مرسي ممثلاً للاخوان المسلمين رئيساً للبلاد.

وما زالت بعض المجموعات المسلحة ومنذ بداية الثورة في مصر وحتى الان تفجر الخط الناقل للغاز المصري والذي يغذي الاردن بالغاز. وما ترتب ويترتب عليه من ضرورة البحث عن مصادر بديلة للطاقة لغايات توليد الكهرباء والتي تعمل مولداتها على الغاز باللجوء الى مصادر طاقة بديلة كالديزل وهو اعلی بكثير من الغاز المستورد من مصر.

مما يرفع من قيمة الدعم الحكومي لقطاع الكهرباء رافة بالمواطنين الذين يعانون من الزيادات المتكررة لأسعار البترول وما ينتج عنه من ارتفاع في اسعار اغلب السلع والخدمات.

أما فيما يخص سوريا.. فإن الأوضاع السيئة التي تمر بها الشقيقة سوريا قد القت بظلالها على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأردني، فمن تجارة مفتوحة سواء بالاستيراد او التصدير مروراً بالنقل

البري من سوريا واليهما او عبرها للبنان او تركيا او اوروربا الشرقية وليس انتهاءً بقطاع التأمين المرتبط بتأمين اخطار النقل للبضائع القادمة او الخارجة للدول المنوه عنها أعلاه.

كل ذلك ادى إلى تراجع النشاط الاستثماري الأردني من جهة وكذلك التريث والتخوف من ممارسة اي نشاط تجاري من خلال الأراضي السورية وخصوصاً منذ الفترة التي شهدت فيها الأحداث السورية زيادة في كثافة العمليات العسكرية وتنامي نشاط العصابات وخطف السيارات والشاحنات والناس للمساومة على اطلاق سراحهم كتجارة جديدة لجأ اليها بعض الناس هناك.

وان كان الاقتصاد الوطني يتضمن من ضمن مدخلاته الانتاجية السلع و الخدمات فما التجارة الخارجية او الداخلية سواء كانت استيراداً او تصديراً الا أحد اهم موارد هذا الاقتصاد. فدعونا نستشهد بالميثاق الوطني الأردني والمنشور على موقع رئاسة الوزراء الاردنية، فقد تناول الميثاق الوطني المجال الاقتصادي بما يلي

يعمل الاقتصاد الاردني ضمن محددات تجعل من مهمة تنميته وتطويره تحديا كبيرا ، وتتمثل تلك المحددات في عدد من الامور من اهمها قلة الثروات المعدنية ومصادر الطاقة ، وندرة المياه ، ومحدودية رقعة الارض الصالحة للزراعة ، وتزايد عدد السكان بنسبة عالية وضيق السوق المحلي، في غياب التطبيق العملي لمفهوم التكامل الاقتصادي العربي – وعدم توافر الاستقرار السياسي في المنطقة ، والتنامي المطرد في اعباء الدفاع الوطني.

وقد ادت محصلة هذه العوائق الى اعتماد الاقتصاد الاردني اعتمادا كبيرا على المساعدات والقروض الخارجية . ومع ذلك حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو ملحوظة ، انعكست اثارها في كثير من المجالات بصور مختلفة.

وكان من الطبيعي ان تتحمل الدولة عبء توفير البنية الاساسية في جميع مناطق المملكة، حين اتسع دور الدولة وازداد دخلها في النشاطات الاقتصادية . ونظرا لغياب سياسة اقتصادية شاملة والافتقار الى الادارة الرشيدة ، وقصور مراقبة الاداء العام مراقبة فعلية ، فقد نمت القطاعات الاقتصادية المختلفة بصورة غير متوازنة ، وتفاوتت الدخول بشكل واضح ، مما ادى الى تقلص الطبقة الوسطى واضعاف دورها الاساسي في بناء الاقتصاد الاردني وتطويره ، كما ساد نمط الاستثمار التفاخري والاستهلاك الترفي في القطاعين العام والخاص ، وتفاقم الهدر في موارد الدولة، وازداد حجم المديونية العامة زيادة كبيرة ، وانخفضت معدلات نمو الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الاساس ، فان التصور المستقبلي لاقتصاد البلاد وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد ان يركز على ما يلي:

1. قيام النظام الاقتصادي للدولة الاردنية على اساس احترام الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية ، وتأكيد ملكية الدولة للموارد والثروات الطبيعية والمشاريع الاستراتيجية ، وحققها في ادارة تلك الموارد والثروات والمشاريع او الاشراف عليها حسبما تقتضيه المصلحة العامة ، وتنظيم الاقتصاد وتخصيص الموارد وفقا للاولويات الوطنية.
2. توفر رؤية استراتيجية محددة واضحة المعالم ، تعتمد التنمية المبنية على منهج الاعتماد على الذات ، واطلاق طاقات الابداع من المجتمع ، ووضع العمل والانتاج في مرتبة عالية من

نظام القيم الاجتماعية ، واعدادة بناء اقتصاد الريف الاردني وتنميته ، وتعبئة الموارد والثروات والقدرات الذاتية وترشيد استغلالها ، والتركيز على تطوير القاعدة الانتاجية الوطنية ، وتحسين مستوى الخدمات ورفع كفاية الادارة العامة ، وتنشيط الرقابة المالية والنوعية.

3. الاستغلال الامثل لجميع الموارد المتاحة ، واستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الملائمة لزيادة الانتاجية ، بما يلبي حاجات المواطنين ويوفر فرص العمل لهم ويسهم في زيادة دخولهم وتنويع مصادرها ، ويرفع من مستوى معيشتهم.
4. الالتزام بمؤسسية القرار الاقتصادي وعلانيته وملاءمته من النواحي القانونية والموضوعية ، والنأي به عن اي تأثيرات مصلحة خاصة او اعتبارات فردية.
5. اعتماد المعلومات الدقيقة الحديثة ، لانها تشكل قاعدة اساسية في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وعنصر هام في عملية اتخاذ القرار ، والعمل على تجميعها وتوثيقها ونشرها دون ارجاء.
6. تأكيد حق التنظيم النقابي في شتى القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي ، والتحديث المستمر لتشريعات العمل والنقابات ، بما يضمن حدا ادنى للاجور ، ويوفر التدريب والتأهيل المستمر للقوى العاملة ، وتنظيم العلاقة بين ارباب العمل والعمال والحكومة ، بما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات والادوار.
7. العمل على توفير فرص العمل لجميع المواطنين ، ووضع السياسات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين هذا الحق ، من خلال خطط وطنية تعتمد تنمية النشاطات الاقتصادية التي تحقق استيعاب المزيد من الايدي العاملة وتحسين فرص العمل وظروفه وتطوير نظام التعليم باستمرار وربطه بحاجات المجتمع ، واعطاء العمل قيمة اجتماعية متقدمة.
8. محاربة الفقر ومعالجة آثاره هدف استراتيجي للدولة الاردنية ، ومسؤولية وطنية تستلزم اتاحة فرص العمل للقادرين عليه والباحثين عنه ، واعطاء الاولوية فيه للاردنيين ، وتوخي العدالة في توزيع الخدمات ومشاريع التنمية من الناحية الجغرافية والاجتماعية ، بما يلبي الحاجات الاساسية للمواطن ، ويجعل الفقر حالة استثنائية ، ويحد من تفاقم آثاره السلبية التي قد تصيب الفرد والمجتمع.
9. الاردنيون في بلدان الاغتراب جزء من البنيان الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، مما يتطلب توثيق المعلومات الكاملة عن اوضاعهم ، وتعزيز وسائل الاتصال بهم ، وتقوية عرى ارتباطهم بالوطن ، برعاية مصالحهم في اماكن العمل ، وضمان ممارستهم لحقوق المواطنة وتسهيل السبل التي تتيح لهم الوفاء بالتزاماتهم وواجباتهم نحو الوطن.
10. المياه عنصر استراتيجي يعتمد عليه مستقبل التنمية في الاردن اعتمادا شديدا ، مما يستوجب تأكيد ملكية الدولة للمياه وسيادتها عليها ، والمحافظة على مصادرها وتنميتها وضمان حسن ادارتها ورفع كفاية خزنها ونقلها وترشيد استعمالاتها ، ضمن سياسات واولويات وطنية واضحة.
11. العمل على تكامل ادوار القطاعات الاقتصادية من خاص وعام ومختلط وتعاوني ، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية تلك القطاعات ، والاعتراف بدور كل منها وتقييم ادائه ، وفق اسس اقتصادية واعتبارات اجتماعية ، والعمل على الغاء الاعفاءات المالية الممنوحة للشركات ، والمؤسسات العامة التي تعمل على اسس تجاريه بما لا يتعارض مع احكام القانون تشجيع الاستثمار واهدافه.
12. تحنل الزراعة في الاردن موقعا اساسيا في الاقتصاد الوطني ، مما يفرض على المجتمع الاردني اعطاءها ما تستحقه من اولوية واهتمام ، كما يتطلب تنشيط ادوار المؤسسات

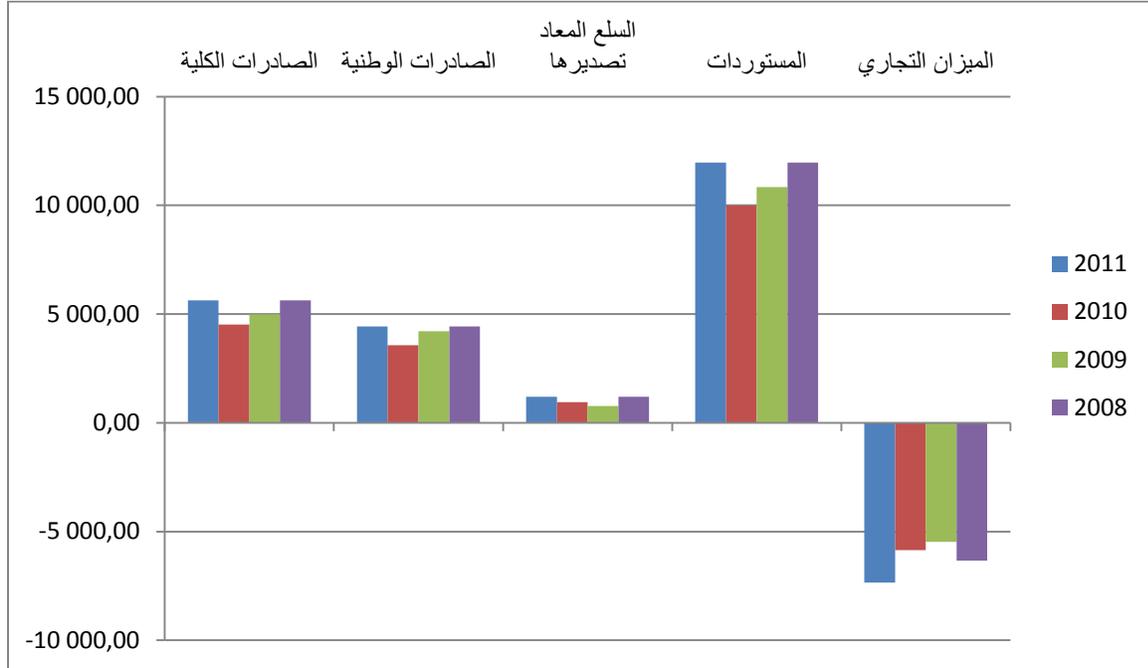
- الزراعية والعمل على تكامل ادوارها ، ووقف التصحر والزحف العمراني على الرقعة الزراعية ، وتطوير نوعية البحث والارشاد الزراعي وتعميمه ، واعتبار التصنيع الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية ، وتوفير مستلزمات الانتاج ، وتطوير وسائل تسويق المنتجات الزراعية ، جزءا رئيسيا من السياسات الوطنية لتحقيق الامن الغذائي.
13. التركيز على الصناعات الوطنية ذات القيمة المضافة العالية المعتمدة على عناصر الانتاج المحلي ، وتوفير الظروف المناسبة لانشائها والحوافز الضرورية لنموها ، واعتماد مبدأ المنافسة بين الصناعات الوطنية المختلفة.
14. تطوير الخدمات التي تعتمد على الامكانيات والخبرات الوطنية وتسويقها باعتبار ان قطاع الخدمات احد الروافد الاساسية للاقتصاد الوطني.
- ولما كانت السياحة مصدرا هاما من مصادر الثروة الوطنية ، فان ذلك يتطلب استغلال امكاناتها وضمان تسويقها بتطوير المواقع السياحية والاثريّة ، وتشجيع السياحة الداخلية والنشاطات الثقافية ، والفنون الشعبية الاردنية ، ودعم الصناعات والحرف التراثية في جميع مناطق المملكة.
15. ان نمو الاقتصاد الوطني يتطلب وضوح التشريعات الاقتصادية والمالية وتكاملها ، وتطويرها بما يتناسب والمتغيرات الداخلية والخارجية ، كما يتطلب تشجيع الادخار وتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتحفيزه ، وتبسيط الاجراءات.
- التشريعات المالية والنظام الضريبي في الدولة وسائل هامة لتطوير الاقتصاد الوطني وتوجيه نشاطاته ، وركن اساسي في التنمية الوطنية المتوازنة ، التي تؤدي الى تضيق الفجوة بين الدخل ، وتسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مما يتطلب استمرار تحديث تلك التشريعات وتوافر المرونة فيها ، لتواكب التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الاردني.
16. ضبط الاقتراض العام للدولة ومؤسساتها المختلفة وفق اولويات المملكة وحاجاتها الاساسية ، واخضاع القروض الداخلية والخارجية واي قروض اخرى تكلفها الخزينة لموافقة مجلس الامة.
17. البيئة المتوازنة النظيفة حق من حقوق الانسان ، والحفاظ على البيئة الاردنية وحمايتها من التلوث من اجل اجيال الحاضر والمستقبل مسؤولية وطنية ، تستلزم التعاون الوثيق والتنسيق بين المؤسسات الرسمية والهيئات الاجتماعية المتخصصة ، وتوعية المواطنين لتكوين راي عام بيئي متطور ، وتحقيق درجة عالية من المشاركة والاهتمام العام بقضايا البيئة ومخاطر التلوث بانواعه ، واعتماد السياسات التي تحقق التوازن بين الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة ، ووضع التشريعات والمعايير التي تتسع لمعالجة ما تخلفه بعض مشاريع التنمية من اثار سلبية تفسد البيئة الطبيعية.

ملخص التجارة الخارجية

Summary of External Trade

Million JOD				مليون دينار
السنوات				القطاع
2011	2010	2009	2008	
5654.1	4986.4	4,519.7	5,633.0	الصادرات الكلية
4780.0	4214.8	3,573.3	4,431.1	الصادرات الوطنية

874.1	771.6	946.4	1,201.9	السلع المعاد تصديرها
12994.0	10836.2	9,993.5	11,973.9	المستوردات
-7,339.90	-5,849.80	-5,473.80	-6,340.90	الميزان التجاري



يلاحظ وبوضوح وفيما يخص المستوردات بأن عام 2008 قد شهد رقماً كبيراً في حجم المستوردات حيث أن ذلك العام وقبل استشرء الأزمة في الثلث الأخير من ذلك العام كان عاماً ذهبياً ومميزاً، وكان الاقتصاد الوطني في أوج تألقه ولم يتسنّ للقطاع التجاري أن يتأثر سلباً بالأزمة لتأخرها في الحدوث بدايةً ولبطء انتقالها إلى المنطقة العربي وإلى الأردن تحديداً نهائيةً.

فما أن جاء عام 2009 حتى هبط الاستيراد بنسبة كبيرة تجاوزت 16.5%.

أما الزيادة الرقمية في الجدول للعامين 2010 و 2011 على التوالي فهو نتيجة لجوء الأردن لاستيراد الديزل كبديل عن الغاز المصري المعطل تصديره نتيجة تفجير خطوط نقل الغاز المصري في صحراء سيناء بعد بدء الثورة وكما اسلفنا سابقاً ولا يمثل زيادة في حجم استيراد البضائع الاعتيادية.

وعلى نفس المنوال يُقاس حجم الصادرات السنوي وتضائل معدلات نموه مقارنة بالسنوات السابقة، مع ملاحظة ان الصادرات الفعلية لعام 2011 قد ارتفعت قيمتها من الالبسة وتوابعها والبوتاس الخام والخضار والفوسفات الخام فيما انخفضت قيمة الصادرات من الأسمدة ومستحضرات الصيدلة لنفس العام مقارنة بالعام الذي يسبقه.

بالمحصلة فان تجربة الاقتصاد الأردني تشكل - رغم خصوصيتها- نموذجا متكررا في البلدان العربية المختلفة في العديد من جوانبه، ما يجعل رصده وتحليله في أطره السياسية والاجتماعية ذا فائدة تتجاوز حدود الأردن.

فتأتي في مقدمة النواقص المتكررة في العالم العربي وفي الاردن كنموذج ذلك التخلف الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة الى غياب الاكتفاء الاقتصادي الذاتي لدى الكثير من الدول العربية، واعتمادها بسبب ذلك على الدعم الخارجي والعلاقات غير المتكافئة الناجمة عن ذلك، وهدر الموارد الوطنية في غياب الشفافية والمساءلة، واستشراء الفساد، وثانوية إدارة الاقتصاد الوطني لصالح الاعتبارات الأمنية، وتدني الأداء الاقتصادي نتيجة لذلك، وسطحية شعارات العدالة الاجتماعية وتعاطف الفقر والقهر، وضعف التنمية الإنسانية، والمشاركة بين أنظمة الحكم واليمين العشائري والرأسمالي، وتنامي التوجهات القطرية، ما أضعف العمل العربي المشترك، وادى لهروب الرأس المال الوطني والتبعية للخارج وألوية مصالحه.

'يقع الأردن وسط منطقة ينتمي لها عضويا، وتمر في حال من عدم الاستقرار العميق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني، وبسبب حداثة نشوء الدول العربية والنظام السياسي والإقليمي الذي يؤثر بها، وبسبب التغير السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي السريع فيها، ونتيجة أهمية الموقع الاستراتيجي والمخزون النفطي وإنتاجه، وبسبب قضية فلسطين التي تجاوز عمرها المئة عام، كل ذلك ساهم في عدم استقرار مؤسسات الأردن السياسية ونضوجها، وهيكلته الاقتصادية.'

وفي المجمل تظهر صورة الاقتصاد الوطني الأردني أقل إشراقا ومنعة وإنجازا وجاذبية مما يبثه الخطاب الحكومي، وإن كان لا يخلو هذا الاقتصاد من الإيجابيات والإنجازات، ويسعى بعض الغيورين لإبراز حقيقة واقع الاقتصاد الوطني الأردني وأفاقه الإيجابية والسلبية، في إطاره السياسي والاجتماعي، بما في ذلك استحقاقات الكيان الأردني الاقتصادية، خاصة فقدانه الاكتفاء الذاتي منذ نشوئه، وكذلك دوره المرسوم من قبل القوى الدولية.

هذا مع ضرورة التنويه بأنه لا يمكن معالجة القضايا الاقتصادية بمعزل عن الجوانب السياسية، وبمعزل عن تداعيات السياسات الاقتصادية وعلى الجوانب الاجتماعية، من فقر وبطالة وتوزيع الثروة، حتى العادات والأعراف والعلاقات الاجتماعية تدخل في الحساب.

مؤشرات اقتصادية رئيسية

انخفاض معدل نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي من 7.9% في عام 2008 عن 8.9% في عام 2007.

نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% سنوياً في السنوات الثلاث الماضية

ارتفاع عامل الإنتاجية لثلاثة أضعاف ليصل ما نسبته 3.0%

انخفاض مقدار الدين العام بنسبة وصلت إلى 70% مما جعل معدل الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ينخفض من 189% في عام 1990 إلى 25.8% في عام 2008.

ازدياد حجم الصادرات والاستفادة من الاتفاقيات التجارية مما أدى إلى زيادة في قيمة البضائع الأردنية المصدرة بنسبة 190% ما بين عام 1996 وعام 2008.

زيادة حجم احتياطي العملات الأجنبية لتصل إلى 8306 مليون دولار أمريكي في شباط 2009 مقابل 2800 مليون في عام 2000.

بلغت قيمة استثمارات سوق عمان المالي 35.8 مليار دولار أمريكي في عام 2008.

إن اعتماد نظام سعر صرف ثابت للدينار مقابل الدولار وسياسة نقدية ثابتة يؤكد للمستثمرين أن الأردن سيبقى منافساً مع بقاء معدلات التضخم وسعر الفائدة ضمن ما هو متبع لدى شركائه التجاريين.

مؤشرات اقتصادية رئيسية للأعوام 2004 - 2008

2008	2007	2006	2005	2004	
الإنتاج					
20,007	16,527	14,834	12,624	11,408	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار السوق بالمليون دولار أمريكي
3,420	2,887	2,649	2,306	2,131	حصة الفرد بأسعار السوق الجارية بالدولار الأمريكي
5.6	6.6	8.0	8.1	8.6	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار السوق الجارية بالنسبة المئوية
الدين					
5,132	7,407	7313	7130	7,542	الدين الخارجي بالمليون دولار أمريكي
25.7	44.8	49.3	56.5	66.1	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
القطاع الخارجي					
7,787	5,730	5,203	4,300	3,882	الصادرات بالمليون دولار أمريكي
15,000	12,179	10,257	9,314	7,259	المستوردات بالمليون دولار أمريكي
7,742	6,869	6,100	4,742	4,823	إجمالي الاحتياطي الرسمي بالمليون دولار أمريكي
5.8	4.7	5.1	4.7	5.2	معدل تغطية أشهر الاستيراد
معدلات سعر الصرف					
0.71	0.71	0.71	0.71	0.71	معدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار
0.99	0.97	0.89	0.88	0.88	معدل سعر صرف اليورو مقابل الدينار
المصدر: البنك المركزي الأردني ووزارة المالية والارقام بالملايين					

وقد يكون عام 2012 هو العام الابرز في الساحة الاردنية , حيث شهد هذا العام من التحديات الاقتصادية والمالية ما يجعله أكثر الاعوام صعوبة منذ مطلع التسعينيات حيث لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة ان كلف الطاقة في عام 2012 تضاعفت عن العقد الماضي وكلف انتاج الكهرباء أصبحت 6

أضعاف ما كانت عليه قبل عام ونصف ووصلت كلفة استيراد النفط والمشتقات 21% من الناتج الإجمالي وهي أعلى النسب العالمية وضعف مستوياتها للأعوام السابقة بالإضافة إلى أن الأوضاع الإقليمية إلى حد كبير ساهمت في ثبات معدلات النمو تحت 3% من الناتج الإجمالي أو حوالي نصف مستواها مقارنة بالعقد الماضي بالإضافة إلى تراجع تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية إلى 75% عام 2012 مقارنة مع معدل تغطية وصل إلى أكثر من 90% خلال سنوات سابقة. وكانت معدلات الدعم قد تجاوزت حتى الربع الثالث من عام 2012 ما كان مرصوداً في الموازنة بـ 900 مليون دينار نتيجة لتكلفة الطاقة المتزايدة، وبلا شك فإن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة بتوجيه الدعم للمواطنين بدلاً من السلع كانت كفؤة وضرورية، خاصة وأن الأردن يستضيف أكثر من 1,5 مليون مقيم ولاجئ عربي على الأرض الأردنية مقابل 5,5 مليون مواطن أردني في داخل المملكة.

هذا وأدت الاحتياجات التمويلية لعام 2012 لتغطية عجز الموازنة وكلف إنتاج الكهرباء من النفط إلى مزاحمة القطاع الخاص في السيولة المحلية ورفع حجم المديونية وكلف التمويل للقطاع العام والخاص.

بالمحصلة فإن تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية وارتفاع اسعار السلع العالمية والاحداث السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة قد أدى الى زيادة التحديات التي يواجهها الاردن. وتتمثل هذه التحديات حسب خبراء اقتصاديين في استدامة النمو الاقتصادي ويشكل ذلك تحدياً من خلال صعوبة المحافظة على معدلات مقبولة ومستدامة من النمو الاقتصادي في ظل محدودية كل من الموارد الطبيعية والموارد المالية من جهة، والحاجة الملحة لتصحيح مسار الاداء المالي للموازنة العامة من جهة اخرى. ومما يستوجب تنويع مصادر النمو وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في إجمالي الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل نموه الاقتصادي والتي يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها.

علماً بأن ما يزيد من المحنة الاقتصادية في الأردن، هو ارتفاع واتساع العجز المالي والتجاري، بالإضافة الى انقطاع توريد الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي أثر على موازنة الحكومة وحجم المديونية وعلى فاتورة المستوردات من الطاقة مما شكل ضغطاً على ميزان المدفوعات. وإزاء تلك التطورات تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة بصورة واضحة خلال العامين الماضيين لتصل إلى نحو 2.5% في المتوسط، وذلك في أعقاب مرحلة كان قد حقق فيها الاقتصاد الأردني نمواً مضطرباً بلغ بالمتوسط 7.6% خلال الفترة 2004-2009.

كما بقيت معدلات البطالة أعلى من متوسط معدلاتها في الشرق الأوسط بالرغم من انخفاضها في الآونة الأخيرة، مشكلةً بذلك تحدياً لا بد من استيعابه. كما أن تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع التكاليف أدى إلى زيادة نسبة التعثر، ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما انعكس على ارتفاع مستوى الديون غير العاملة لدى الجهاز المصرفي. وقد يكون ذلك سبباً في تحفظ البنوك في منح الائتمان وعلاقة ذلك بحجم الاعتمادات البنكية وانخفاض مستوى الاستيرادات وانعكاس ذلك على قطاع التأمين وبالذات تأمين البضائع من اخطار النقل.

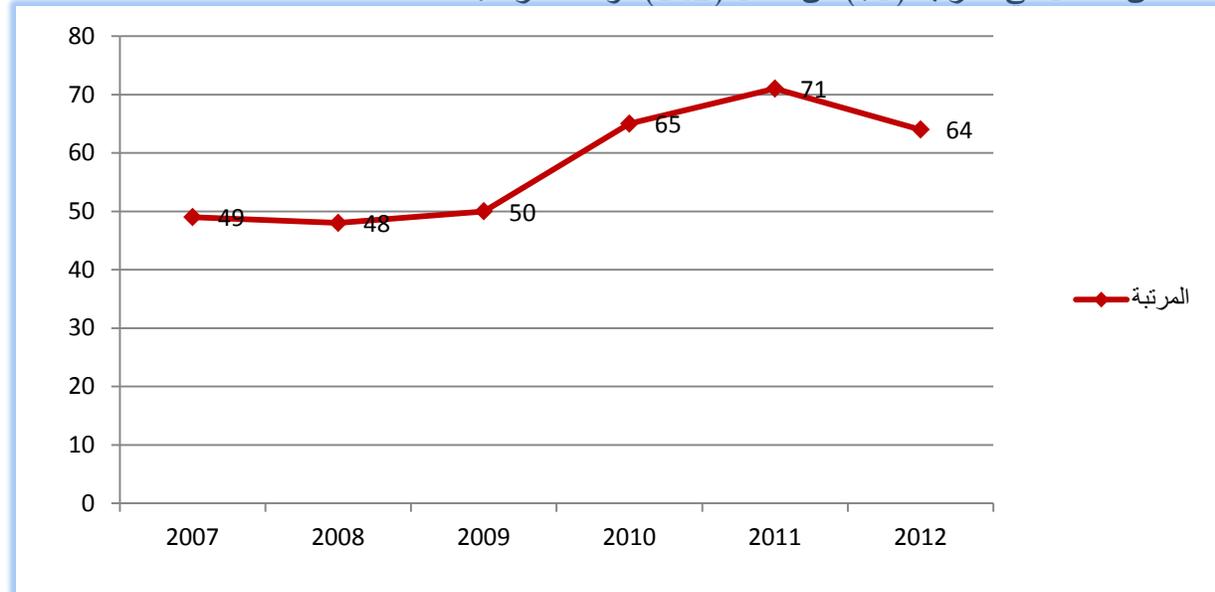
أدى تباطؤ تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية وارتفاع اسعار السلع العالمية والاحداث السياسية التي تشهدها بعض دول المنطقة الى زيادة التحديات التي يواجهها الاردن. وتتمثل هذه التحديات حسب خبراء اقتصاديين في استدامة النمو الاقتصادي ويشكل ذلك تحدياً من خلال صعوبة

المحافظة على معدلات مقبولة ومستدامة من النمو الاقتصادي في ظل محدودية كل من الموارد الطبيعية والموارد المالية من جهة، والحاجة الملحة لتصحيح مسار الاداء المالي للموازنة العامة من جهة اخرى. ومما يستوجب تنويع مصادر النمو وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في إجمالي الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل نمو الاقتصاد والتي يصعب التنبؤ بها او السيطرة عليها.

إضافة إلى ذلك انقطاع الغاز المصري وارتفاع أسعار النفط العالمية، الأمر الذي فاقم أثر ما سبق على موازنة الحكومة وحجم المديونية وعلى فاتورة المستوردات من الطاقة مما شكل ضغطاً على ميزان المدفوعات. وإزاء تلك التطورات تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في المملكة بصورة واضحة خلال العامين الماضيين لتصل إلى نحو 2.5% في المتوسط، وذلك في أعقاب مرحلة كان قد حقق فيها الاقتصاد الأردني نمواً مضطرباً بلغ بالمتوسط 7.6% خلال الفترة 2004-2009. كما بقيت معدلات البطالة أعلى من متوسط معدلاتها في الشرق الأوسط بالرغم من انخفاضها في الآونة الأخيرة، مشكلةً بذلك تحدياً لا بد من استيعابه. كما أن تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع التكاليف أدى إلى زيادة نسبة التعثر، ولا سيما في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما انعكس على ارتفاع مستوى الديون غير العاملة لدى الجهاز المصرفي. وقد يكون ذلك سبباً في تحفظ البنوك في منح الائتمان.

إلا أن الأردن حاولت وتحاول تجاوز كل السلبيات وتحقيق بعض الانجازات المتعلقة بتحسين ظروف الاستثمار وجذبه من الخارج وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار فيه من خلال خلق بيئة تنافسية مدعومة بمجموعة أنظمة وتشريعات وقوانين ناظمة.

ففي التقرير الذي اصدره المنتدى الاقتصادي العالمي عن التنافسية العالمي 2012 - 2013، والذي يعنى بشكل سنوي بدراسة تنافسية اقتصادات الدول المشاركة ومقارنتها وفقاً للمؤشرات والعوامل المحددة لتنافسية الاقتصاد وبيئة الاعمال للدول المشاركة. أحرز الأردن المرتبة (64) من أصل (144) دولة مشاركة في التقرير لهذا العام مظهراً تقدماً بواقع (7) مراتب مقارنة بالعام 2011 حيث كان قد حل في المرتبة (71) من أصل (142) دولة مشاركة.



بعد هذه الاستعراض البسيط، يستطيع اي متتبع للنشاطات الاقتصادية الأردنية خلال السنوات الماضية بمحاولة مقارنة الارقام والاحصائيات منذ السنة التي سبقت سنة الأزمة أي منذ عام 2007 لنلاحظ مدى التراجع في العديد من مؤشرات الأداء، أما الزيادات القليلة التي شهدتها بعض المؤشرات فسيتم تفسيرها في حينه.

نستعرض وإياكم حركة التجارة الخارجية للأردن من خلال هذه البيانات.

إجمالي الأقساط لسوق التأمين الأردني للسنوات 2011-2006

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
بدون الطيران 23,850,882 مع الطيران 30,738,029	24,613,910	25,570,630	29.305.374	23.659.208	22.480.539	التأمين البحري والطيران*
1,668,361	1,070,048	746.095	1.009.692	923.008	1.059.363	*الأقساط المعادة محليا
25,545,676	20,167,078	21,466,432	23.992.651	18.732.262	18.034.763	*حصة معيدي التأمين
3,523,992	3,376,784	3.358.103	4.303.031	4.003.938	3.386.413	*حصة الشركات (الاحتفاظ)

إجمالي التعويضات المدفوعة لسوق التأمين الأردني للسنوات 2011-2006

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
5,003,089	4,684,069	6.532.260	8.231.767	5.512.832	3.560.454	* تعويضات التأمين البحري والطيران
160,349	230,675	307.968	385.722	214.657	204.229	* المستردات
44,805	35,458	697.753	152.631	293.468	80.084	* حصة الشركات المحلية
3,938.184	3,668,793	4.792.421	7.083.387	3.174.326	2.770.051	* حصة معيدي التأمين
859,751	749,143	734.118	610.027	1.830.381	506.090	* حصة الشركات (الاحتفاظ)

وفي الختام فان الاردن بحكومته وسياساته واقتصادياته ونظامه السياسي يواجه تحديا غير مسبوق وكلنا امل بان يصمد ويتجاوز الازمة باقتدار.